مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني - محافظة رام الله والبيرة / أنموذجا

The degree to which the outcomes of the faculty of business and management match with the actual needs of the Palestinian labor market: A case study of Ramallah Governorate.

سامي عيدة

جامعة القدس المفتوحة، فلســـــطين *

seideh@qou.edu

تاريخ الاستلام: 2019/05/07 ؛ **تاريخ القبول:** 2019/06/19 ؛ **تاريخ النشر:** 2019/12/13

مستخلص: هدفت الدراسة التعرف إلى مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية من الجامعات الفلسطينية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.من وجهة نظرا لخريجين من حملة شهادة الماجستير،واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع التركيز على استخدام أسلوب المسح الميداني في جمع البيانات الخاصة بالدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من خريجي برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية ومعدل نمو الخريجين السنوي يتراوح بين (250–300)خريجاً وخريجة في الضفة الغربية وقطاع غزة، للعام الأكاديمي 2018/2017،وتم تصميم استبانة وزعت على عينة ميسَرة من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (35) خريجاً وخريجة،وتكونت الاستبانة من (36) فقرة توزعت على ثلاثة محاور، وتم استرداد (34) استبانة مثلت عينة الدراسة من حملة شهادة الماجستير. وتوصلت الدراسة إلىأن درجة مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، جاءت بدرجة متوسطة بنسبة 57.1%، ومتوسط حسابي (2.8).كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن نسبة الخريجين العاملين في مجال تخصصهم بلغت 52.9%، وأوصت الدراسة بتطوير المناهج والبرامج والمساقات لمواكبة التطورات في سوق العمل، بحيثتتوافق مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: مخرجات برنامج الدراسات العليا، سوق العمل الفلسطيني.

تصنيف JEL: J4؛ E2

Abstract: This study aimed to identify to what extent the outcomes of Administrative and Economic sciences MBA students in Palestinian universities fulfill the market needs from the graduate's perspective. The study adopted the analytical descriptive methodology using field study to collect the data. The research population was the graduates who attended this specialization numbered 350-300 average annually from West Bank and Gaza strip universities. A questionnaire was designed and distributed among the available sample of 35 graduates; the questionnaire was built on 36 points distributed into three main sections. Thirty-four were returned representing the sample. The study concluded that the outcomes of MBA program fulfill the market need is medium and a percent of 57.1% with an average of (2.8) the paper. Also, concluded that graduates who work within their specialization reached to 52.9%.It recommended the redesign of curricula, programs and courses to keep abreast of developments that are more relevant to the labor market and flexible, adaptable to its needs

Keywords: Palestinian labor market, the outcomes of the higher studies programs.

Jel Classification Codes : J4, E2.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أصبحت مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الهدف الرئيس الذي تسعى الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة إلى تحقيقه.إلا أن الوصول إلى هذا الهدف يعتمد على مدى قدرة تلك الجامعات والمعاهد المتوسطة على توفير المدخلات الأساسية من كوادر بشرية وبرامج جامعية وأدوات وأساليب تعليمية يستلزم استخدامها في العملية الأكاديمية لإنتاج العديد من المخرجات مثل الخريجين، والأبحاث، والاستثمارات. ومع أن توفر العديد من التخصصات أصبح شرطاً لازماً لتغطية احتياجات سوق العمل المحلية، فان الشرط الكافي يتمثل في مدى تحقيق الانسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات القطاعين الخاص والعام من جهة، والقدرة على تخطيط وتوجيه إنتاج البرامج والتخصصات وتحديث أساليب وأدوات البحث والتدريس بالسرعة نفسها التي يتطور بها أداء السوق المحلية من جهة أخرى. والواقع إن الجامعات والكليات والمعاهد المتوسطة تتفاوت نسيبا في كفاءة مخرجاتها.ويظهر التفاوت النسبي في كفاءة المخرجات من خلال القدرة التنافسية لتلك التخصصات التي تقدمها كل جامعة ومدى انسجامها مع احتياجات سوق العمل. ويعزى ذلك التفاوت إلى كفاءة الخريجين من جامعة إلى أخرى، والذي ينشا أساسا نتيجة لاختلاف نوعية المدخلات المستخدمة في العملية الأكاديمية ومستواها والتي تتمثل في الأدوات والوسائل والمناهج التعليمية التي تستخدمها تلك الجامعات في إعداد الطلبة قبل التخرج.وعليه، فان توجيه التخصصات الجامعية وفقاً لاحتياجات سوق العمل أصبح يشكل إحدى ضرورات العملية التعليمية في مختلف الجامعات، سواء أكانت محلية أم أجنبية.

2.1 إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

نتيجة التزايد المستمر في أعداد الجامعات من جهة، وعدد التخصصات والبرامج التي تطرحها تلك الجامعات من جهة أخرى، أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد خريجي الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة بمعدلات متزايدة، مما أوجد فجوة كبيرة بين العرض (مخرجات العملية التعليمية) والطلب (فرص العمل المتاحة بالأسواق)، بسبب تزايد الطلب على التعليم العالي الفلسطيني من جهة، وتزايد أعداد الخريجين من جهة ثانية. وفي ظل التزايد الكبير في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي صفوف الخريجين بشكل خاص. إذ أن ارتفاع معدلات البطالة لا ينشأ فقط من عدم القدرة على توفير فرص عمل كافية للخريجين، ولكن أيضا لقصور مؤسسة التعليم العالي في إعداد خريج يتلاءم مع خصائص أسواق العمل.فان توجيه

التخصصات الجامعية وفقاً لاحتياجات سوق العمل أصبح يشكل أحد أهم التحيات لتصويب العملية التعليمية في مختلف الجامعات. لذلك تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:
ما مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في -تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية – في الجامعات الفلسطينية
لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني؟ وينبثق عن السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي:

1. ما مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في-تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية-لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني؟
2. ما المعيقات التي تقلل من مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في-تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية -لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني؟
3. ما الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي في -تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية-لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

3.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع يتسم بالأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وخريجي الجامعات الفلسطينية بشكل خاص. ومما لا شك فيه أن التعليم العالي بصفة عامة يعتبر أداه مهمة في تحقيق التنمية بكافة إبعادها، ومن هنا كان الارتقاء بالتعليم العالي مصدرا مهما من مصادر القوة لأي دولة، والتي تعمل على توفير البيئة المناسبة والقاعدة القوية لاتخاذ القرار التربوي السليم من خلال إبراز الجوانب الايجابية والسلبية، كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته.فالارتباط بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل يُعد ارتباطاً حيوياً لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

4.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تقييم مدى مواءمة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية من الجامعات لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.
ويمكن إجمال أهداف البحث بما يأتي:

1. التعرف إلى مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في-تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية-لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.
2. معرفة المعيقات التي تقلل من مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في-تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية -لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

3. معرفة الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي في -تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.
4. اقتراح التوصيات والحلول التي من شأنها أن تسهم في حصر الفجوة بين العرض المتزايد والمستمر في أعداد خريجي الجامعات والطلب عليهم في سوق العمل الفلسطيني.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية: (القطاع الذي يعمل فيه الخريج، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى: للوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي الفلسطيني.

2.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2 الإطار النظري:

يُعد التعليم العالي الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري في الدول مع اختلاف طبيعة الاستثمار وحجمه، والذي يقوم على إكساب الأفراد المعلومات والمعرفة والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات، والتي من خلالها تتم عملية تنمية المجتمع وتطويره، وتأتي أهمية مؤسسات التعليم العالي على رأس منظومة التعليم في المجتمع، نظراً للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق العمل المتطورة والمتسارعة، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات التعليمية على التأهيل فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مسيرة التنمية المستدامة وذلك من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة. (الخطيب، 2006).

وتعد المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين، فسعت العديد من الحكومات وبذلت جهودا كبيرة لإيجاد الحلول لمساعدة

خريجي الجامعات والكليات والمعاهد التقنية لقبولهم في سوق العمل. وتشير كل المعطيات إلى ضعف المواءمة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في وطننا العربي والدول النامية بشكل عام والواقع الفلسطيني بشكل خاص، وهي أعمق وأشد أثرا مما هي في العديد من دول العالم خاصة الدول الصناعية، لعدم وجود تواصل وتفاعل وتكامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، مما يستدعي إعادة تأهيل الطلبة المنتظمين والخريجين وتدريبهم باستمرار، والحاجة إلى تنظيم عملية الالتحاق بالتعليم العالي في ضوء الحاجة التنموية ومتطلبات سوق العمل وقدرات الطلبة واستعداداتهم وميولهم واتجاهاتهم.(العيسى، 2000).

ويستدعي ذلك التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي باعتباره أحد الجهات الرئيسة لاستقبال مخرجات التعليم العالي، وتوثيق الروابط مع عالم سوق العمل لإتاحة الفرصة أمام الخريجين لتنمية قدراتهم الشخصية بروح من المسؤولية المجتمعية، وتنويع نماذج التعليم العالي، والعمل على إعادة صياغة المناهج الأكاديمية لتواكب التطور التكنولوجي، واستحداث بيئات جديدة للتعلم، ولا بد أيضا من تحفيز التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، والتركيز على البعد التطبيقي للتعليم العالي.(التركستاني، 2005)

2.2 معوقات المواءمة بين نتاج التعليم العالي وسوق العمل:

باعتبار أن المواءمة بين نتاج التعليم العالي وسوق العمل، هي ضرورة وحاجة ملحة للطرفين وللمجتمع ككل، فإنه لا بد

من تشخيص منهجي للمعوقات أمام تحقيق هذه المواءمة، للتعامل معها ضمن مسؤوليات كل جهة ذات علاقة، ومن هذه المعوقات:

- عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته من الكوادر والتخصصات الدقيقة.
- سرعة تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم لهذا التغيير.
- النقص في برامج التدريب والتأهيل التي تناسب احتياجات سوق العمل.
- ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط لقوى السوق (القوى العاملة).
- البطء في تغيير المناهج الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل.
- العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل باقتصارها على مسار أحادي الاتجاه من المؤسسات إلى سوق العمل، فالعلاقة السليمة يجب أن تكون باتجاهين،

ومن خلال إشراك سوق العمل في بناء الخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي، وإشراكه في تطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتقديم بيانات عن احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، والخطط المستقبلية لكل قطاع من قطاعاته. ولا بد من الإشارة إلى محدودية سوق العمل الفلسطيني ومحدداته التي يرتبط جزء كبير منها بواقع الاحتلال وممارساته، والتي تؤشر نحو الحاجة إلى الانفتاح على احتياجات أسواق العمل العربية المجاورة والعالمية كذلك. (صبري،2004)

3.2 الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن تحقيق المواءمة بين نتاج التعليم العالي وسوق العمل:

إن تحقيق المواءمة بين نتاج التعليم العالي وسوق العمل ليس بالأمر المستحيل رغم ما يعترضها من صعوبات ومعوقات ذكرت آنفا، والطريق نحو تحقيق هذه المواءمة هي مسؤولية جماعية وجهود متكاملة، وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى مقبول من هذه المواءمة، وهي:

- توفير قاعدة بيانات محسوبة حول متطلبات سوق العمل: بيانات من ديوان الموظفين حول احتياجات الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومن وزارة العمل حول الفنيين العاطلين عن العمل، ومن القطاع الخاص– شركات ومؤسسات، ومن القطاع الأهلي، ومن القطاع الزراعي، ومن القطاع المصرفي حول البنوك واحتياجاتها، ومن وزارة الاقتصاد حول الشركات والمؤسسات. (سويلم، 2005)
- وهذا يتطلب تصميم استبيان خاص بالشركات والمؤسسات يفرغ حاسوبياً ويجدد باستمرار من خلال آلية تواصل مع مكونات سوق العمل، وإشراك سوق العمل في بناء الخطط والبرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة بين عمداء الكليات الأكاديمية ومديري التوظيف والتخطيط والتدريب في المؤسسات والشركات، وإشراك بعض الفنيين من ذوي الخبرة الطويلة في الشركات/ المؤسسات/ البنوك/... في تدريس بعض المقررات التخصصية ذات الصبغة العملية، وحث الطلاب والهيئة التدريسية عل تنفيذ مشاريع تخرج مشتركة بين الشركات والجامعات، للمساعدة في اكتساب خبرات عملية للطلاب، وتفعيل أقسام/ وحدات لمتابعة الخريجين في مؤسسات التعليم العالي تعنى بالتواصل المثمر مع سوق العمل، ومؤسسات التدريب، وعقد أيام وأنشطة للتوظيف بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص والحكومي.(الدلو، 2016)

- تطوير المناهج بما يناسب متطلبات سوق العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوب إعداد خريج مؤهل لها، وأن تشمل المناهج المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل، ومشاركة المختصين والفنيين والخبراء من سوق العمل في تطوير هذه المناهج، ومرونة المناهج لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتوافق مع المستجدات المتسارعة لسوق العمل المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وعمل ملاحق للمناهج يمكن تغييرها وتعديلها بسهولة لتوافق متطلبات السوق. (محمود،2006)
- التدريب المستمر بين مؤسسات التعليم وسوق العمل، وهنا لا بد من اختيار الشركة/ المؤسسة التي سيتدرب فيها الطالب بعناية للمساعدة على تطبيق ما تعلمه في الواقع العملي، ووضع خطة تدريبية داخل المؤسسة في سوق العمل تلبي احتياجات التدريب وما سيحققه المتدرب في نهاية برنامج التدريب، والاهتمام بأخلاقيات العمل واطلاع الطالب المتدرب عليها قبل بدء التدريب، واختيار مؤسسة التدريب قريبة وملائمة للمتدرب لإمكانية استمرار التدريب مستقبلاً، وصرف مبلغ رمزي للطالب المتدرب لتشجيعه على الالتزام بمواعيد العمل والتقيد بأنظمتها، وتفعيل نوعي للبرامج التدريبية، والتخطيط لبرامج تدريب مكثفة أثناء الخدمة.(الجعفري، 2004)

4.2 واقع التعليم العالي في فلسطين:

تقوم فلسفة التعليم العالي بشكل عام على تنمية المعارف والمهارات لدى الطلبة، وتشجيع روح البحث العلمي وأساليبه المتعارف عليها، وذلك بهدف رفد المجتمع بالكوادر والكفاءات المتخصصة القادرة على المشاركة الفاعلة والحقيقية في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتكنولوجية التي باتت تشكل سمة هذا العصر، وشغله الشاغل. وتعتبر الجامعات على وجه التحديد مراكز إشعاع علمي وتنوير ثقافي تهتم بإعداد الكوادر ومتابعتهم للتحصيل العلمي واستثمار الفرص لتنمية المجتمع بصورة عامة، حيث تبرز هنا أهمية التعليم العالي والدراسات العليا.

وتعد برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من البرامج الحديثة نسبياً، مقارنة مع برامج البكالوريوس، وهي خطوة طموحة وجريئة ورائدة في الجامعات الفلسطينية لأنها تلبي حاجات المجتمع الفلسطيني في توفير كوادر علمية مؤهلة في مختلف مجالات المعرفة، وهي في هذا المجال توفر الجهد والمال والوقت على الطالب الفلسطيني، والذي كان يضطر إلى أن يجوب

أقطار الوطن العربي ودول العالم بحثاً عن فرصة تعليم تؤهله للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (عودة، 2015).

إحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2018/2017. في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة (48) مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- 14 جامعة نظامية.
- 15 كلية جامعية.
- جامعة واحدة تعليم مفتوح.
- 18 كلية مجتمع متوسطة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية2017 /2018.

عدد خريجي الجامعات الفلسطينية في برامج الدراسات العليا (الماجستير):

يوضح جدول رقم (1) عدد خريجي الجامعات الفلسطينية ومعدل النمو السنوي للخريجين في برامج الدراسات العليا (الماجستير)من كلا الجنسين في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2010-2018.

جدول رقم (1)

العام الأكاديمي	عدد الخريجين	معدل النمو السنوي للخريجين النسبة %
2010- 2011	151	--
2011-2012	182	20.5
2012 - 2013	222	22
2013-2014	217	-2.3
2014-2015	260	19.8
2015-2016	214	-17.7
2016-2017	331	35.3
2017-2018	311	6.04
المجموع	1880	

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية2010 -2018. ... سنة الأساس(سنة2012/2011)

يلاحظ من جدول رقم (1) أن هناك تذبذبا في معدلات نمو خريجي الجامعات الفلسطينية السنوية في برامج الدراسات العليا (الماجستير) من كلا الجنسين خلال الأعوام الأكاديمية 2010 – 2018 من عام إلى آخر، حيث بلغت نسبة نمو الخريجين في العام الأكاديمي 2012/2011 20.5%، وفي العام الدراسي2012 /2013 زادت النسبة إلى 22% مقارنة مع العام السابق، وفي عام 2014/2013 انخفضت إلى 2.3 %، وفي عام 2015/2014 عادت وارتفعت إلى 19.8%، في حين انخفضت إلى 17.7% في عام 2015- 2016.أما في عام 2016- 2017 ارتفعت بنسبة كبيرة حيث وصلت إلى 35.3%، وهذا يدلل على الطلب الكبير على التعليم العالي في فلسطين في ذلك العام.أما في عام 2018/2017فقد بلغت 6.04%.

1. 5 الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة التركستاني(2005)، بعنوان: "المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل".

هدفت الدراسة التعرف إلى أهم الأسباب التي ساهمت في محدودية قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم من الجامعات المحلية. والتعرف على أهمية المسئوليات التي تقع على عاتق الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل السعودي. وتحديد مسئوليات القطاع الخاص في توظيف مخرجات التعليم وتأهيل تلك المخرجات لسوق العمل. اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها. ومن أهم التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة ربط الجامعة وبحوثها العلمية بواقع المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها وأن تتوجه الأبحاث العلمية التطبيقية في الجامعات إلى خدمة قضايا التنمية.

دراسة حنون (2008)، بعنوان: أوضاع خريجو جامعة النجاح الوطنية "دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة التعرف إلى وضع خريجو جامعة النجاح الوطنية في سوق العمل الفلسطيني (جامعة النجاح الوطنية/ أنموذجاً) أي ما هي درجة التوافق بين مهارات الخريجين والمهارات المطلوبة لسوق العمل، دراسة وصفية تحليلية، وتم استخدام استبانتين محكمتين وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (111) من الخريجين، وقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية: تزايد معدلات البطالة في صفوف خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.وتعزى ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين إلى مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بخصائص التعليم العالي الفلسطيني فيما يتعلق بعضها الآخر بخصائص سوق العمل المحلي، العوامل المتصلة بخصائص التعليم العالي الفلسطيني، فيعود أهمها إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني على مواءمة مخرجاتها من الخريجين مع احتياجات سوق العمل، أما الأسباب

المتعلقة بسوق العمل الفلسطيني فيعود بعضها إلى التشوهات التي تعرضت لها تلك السوق بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية.

دراسة عيروط (2012) بعنوان: "مدى مواءمة التخصصات التي تقدمها كليتي الأميرة عالية وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة".

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة مواءمة التخصصات والبرامج التي تقدمها كليتي الأميرة عالية، وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل الأردني، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية بلغ عددها (766) طالباً وطالبة وبنسبة مئوية مقدارها (10%) من مجتمع الدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة للقياس، والتي تكونت من (49) فقرة توزعت على خمسة مجالات: مواءمة أعداد الخريجين، توجيه الطلبة نحو متطلبات سوق العمل، مواءمة مهارات تقنية المعلومات لمتطلبات سوق العمل، والمهارات المعرفية والأدائية، وتنمية الاتجاهات. وأظهرت النتائج أن درجة مواءمة التخصصات والبرامج التي تقدمها كليتي الأميرة عالية وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل الأردني من وجهة نظر الطلبة كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.68).

دراسة محمد (2012) بعنوان: " المواءمة بين مخرجات برنامج الإدارة وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة حالة خريجي كلية إدارة الأعمال، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا – مقر الفجيرة ".

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء مخرجات تخصص كلية الإدارة (كلية إدارة الأعمال) مقر الفجيرة في جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا بدولة الإمارات العربية المتحدة وإلى أي مدى تتناغم مع حاجات سوق العمل، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع التركيز على استخدام أسلوب المسح الميداني في جميع البيانات الخاصة بالدراسة، تكون مجتمع الدراسة من الطلبة خريجي كلية برنامج الإدارة لكلية إدارة الأعمال وقد بلغ عددهم (214) خريجاً وخريجة في العام الأكاديمي 2011/2010، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، وتم استرداد (133) استبانة والتي مثلت عينة البحث.وتوصلت الدراسة إلى أن (69%) من عينة الدراسة يوافقون بأن وظائفهم ذات علاقة بما درسوه في الكلية تخصص الإدارة، وأن (84%) منهم يرون أن وظائفهم تتطلب تطبيقات حاسوبية وذلك بحكم توجه منظمات الأعمال والقطاعات الحكومية نحو أتمتة الأعمال وتوجه الحكومة الإماراتية نحو الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية. بالإضافة إلى أن 61% من أفراد العينة يرون أن التدريس باللغة الإنجليزية يعد

عاملاً مساعداً في تسهيل أداء العمل خاصة وأن متطلبات سوق العمل الحالية تتعامل في مكاتباتها ومعاملاتها اليومية باللغة الإنجليزية حتى في القطاع الحكومي وشبه الحكومي. كما أن 75% من أفراد العينة يرون أن التعليم بكلية إدارة الأعمال ذو مستوى جيد مما ساعدهم على أداء أعمالهم، مما يدل على أن هناك علاقة كبيرة بين جودة التعليم ومتطلبات سوق العمل.

دراسة البغدادي (2014)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية" دراسة حالة قطاع غزة.

هدفت الدارسة إلى دارسة العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية، دراسة حالة قطاع غزة، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، حيث اشتملت عينة الدراسة على (160) فرد من أفراد المجتمع، وقد خلصت الدارسة إلى عدة نتائج منها ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، ورسم سياسات آو تخطيط حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة. وعدم وجود دارسة حقيقية لحاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية، كذلك عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة،

كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الدورات التدريبية، المعدل التراكمي، الجامعة).

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Hart,p،2008). بعنوان: "انطباع أرباب العمل عن موظفيهم الجدد من خريجي مرحلة البكالوريوس".

هدفت الدراسة التعرف إلى انطباع أرباب العمل في أمريكا نحو موظفيهم الجدد من خريجي الجامعات الأمريكية من حملة شهادة البكالوريوس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانتين وتوزيعهما على مجموعة من الموظفين المعينين حديثاً من حملة شهادة البكالوريوس، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (301) موظفاً وموظفة، بالإضافة إلى مجموعة من المدراء والرؤساء المباشرين وغير المباشرين والذين تم توزيع الاستبانة الثانية عليهم بهدف التعرف على وجهة نظرهم نحو الموظفين جديدي العهد بالعمل ومن الخريجين الجدد. وتوصلت الدراسة إلى أنه من بين كل خمسة مدراء يعتقد اثنان فقط أن نسبة الموظفين من الخريجين الحديثين الذين يمتلكون المهارات الأساسية لاحتياجات سوق العمل تتراوح نسبتهم بين 6% إلى 34%، أما 57% من أفراد العينة يعتقدون بأن 27% فقط

من الموظفين يمتلكون هذه المهارات، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة المهارات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير والعمل وهي: المعرفة بالعالم المحيط، إدارة الذات، المهارات الكتابية، التفكير الناقد، التعبير وعلى الترتيب.

دراسة (Comorians, Saurian and Esperance،2010) بعنوان: دراسة التباين ما بين التعليم الجامعي والدراسات العليا وسوق العمل (مخرجات التعليم العالي، تنوع سوق العمل). هدفت الدراسة إلى تحديد نتائج سوق العمل وفقا للأصل الاجتماعي، وتأثير نوع الجنس (المساواة بين الجنسين)، والعلاقة بين الدراسات الجامعية وسوق العمل ، وتم جمع آراء الخريجين بأثر رجعي، في ثلاث سنوات بعد التخرج من خلال أداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي: وجود فجوة في التغيرات ما بين مستوى التعليم ومتطلبات سوق العمل على أساس الكفاءة المكتسبة، أن هناك زيادة على الطلب للمؤهلات ذات التقنية العالية، وان المهارات ذات الطبيعة التطبيقية محفزة لأرباب العمل، كما أن الطلب في سوق العمل تجاوز ما شكله التعليم الجامعي التقليدي من مهارات ومناهج.

دراسة (Lombardo and Pascrell،2011)، بعنوان: تأثير التعليم العالي في نتائج سوق العمل بعد التخرج (دراسة حالة أدلة الإصلاح فيما يتعلق بخريجي المستوى الثاني من جامعة كالا بريا في جنوب إيطاليا).

هدفت الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات التجريبية عن طريق توفير دليل على جودة العمل من خريجي جامعة كالا بريا التي تقع في جنوب إيطاليا، وهي منطقة متأثرة بالمشاكل الهيكلية في سوق العمل، والتعرف إلى محددات نوع العقد، والمسابقات التعليمية والأجور، ونوعية الوظائف في ثلاث سنوات بعد التخرج تدرس من حيث النوع من العقود، وتوصلت الدراسة إلى أن مجال الدراسة هو المحدد الرئيس لجودة العمل، بالخصوص الخريجين في الهندسة والصيدلة، هم أكثر نجاحاً لإيجاد وظيفة مستقرة، مطابقة تماماً للتخصص، براتب أفضل. مع كل الاحترام للتخصصات الأخرى .

6.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية المتعلقة بمشكلة مدى المواءمة بين مخرجات برامج مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، تبيّن أن الدراسات السابقة لم تخرج بآليات واضحة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. لان ذلك يتطلب العديد من الخطوات من حيث هيكلية البرامج الجامعية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل، والعمل على تعزيز جودة التعليم العالي التي

تنعكس إيجابا لتقليل نسب البطالة بينهم. حيث أن موضوع البطالة من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية وخاصة الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل أخص بين صفوف الخريجين. وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها ركزت على الاهتمام بالجوانب العلمية والتطبيقية في برامج مؤسسات التعليم العالي، وأهمية الشراكة ما بين الجامعات الفلسطينية والقطاعين العام والخاص لاستيعاب هؤلاء الخريجين. و ركزت أيضاً على بعض المتغيرات التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة. حيث ركزت الدراسة الحالية على خريجي الماجستير في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية، ولهذا تأتي هذه الدراسة لتتميز في هذا النوع من البحث مما يعطيها نوع من الخصوصية والقدرة على المساهمة في الإضافة المعرفية والعلمية في مجال البحث.

3. المنهجية والإجراءات:

3. 1. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة نظرا لملاءمة هذا المنهج مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك بهدف وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها.

2.3 حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في تقييم مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في-تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية-في الجامعات الفلسطينية، لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني. من وجهة نظر خريجي (الماجستير) في الجامعات الفلسطينية، الذين يعملون في مجالات تخصصاتهم والذين يعملون في مجالات أخرى غير تخصصاتهم، في محافظة رام الله والبيرة. وقد تم جمع البيانات في الفترة الواقعة بين 2017/9/1 – 2018/12/31.

3. 3. أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على استبانة لجمع المعلومات والبيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، التي احتوت على (36) فقرة تم توزيعها بناءً على شروط معينة، منها العمل على شمول عينة الدراسة على فئات عمرية مختلفة، وفئات أخرى مقسمة حسب القطاع الذي يعمل فيه الخريج، وتخصصات علمية متباينة وطبيعة العمل. تم استرجاع (35) استبانة، استثني منها واحدة لعدم اكتمالها وخضعت الباقية وعددها(34) استبانة للتحليل باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، واستخراج النتائج.

3. 4. مجتمع الدراسة والعينة:

يشتمل مجتمع الدراسة على كافة خريجي برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية، والبالغ عددهم (311) خريجا وخريجة للعام الدراسي 2018/2017 في الضفة الغربية وقطاع غزة.حيث يشكل معدل النمو السنوي للخريجين 235 خريجاً وخريجة من كلا الجنسين، للفترة 2010 – 2018. (وزارة التربية والتعليم العالي. الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2010- 2018).

أما العينة فاقتصرت على عينة ميسَرة من خريجي برنامج الدراسات العليا (الماجستير) في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية الذين يعملون في مجالات تخصصاتهم والذين يعملون في مجالات أخرى غير تخصصاتهم في محافظة رام الله والبيرة، والبالغ عددهم (34) خريجاً وخريجة، وتمثل عينة الدراسة ما نسبه 11% من مجتمع الدراسة.

وقد كانت إجابات كل فقرة من محاور الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

3. 5. صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة من حيث محتوى فقراتها وارتباطها بمجالات وسلامة اللغة والصياغة والوضوح. فقد عرض الباحث أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين والأكاديميين المختصين وذوي الخبرة بهذا المجال وعددهم أربعة الذين أبدوا ملاحظاتهم ومقترحاتهم وتعديلاتهم على الأداة إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه. وكان لملاحظاتهم أثر بالغ بتطويرها وتعديلها.

3.6 . معامل الثبات: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

تم حساب معامل الثبات باستخدام برنامج (SPSS)، ويقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة قوة الارتباط بين درجات كل محور ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، والصدق ببساطة هو أن تقيس أسئلة الاستبانة أو الاختبار ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلاً الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها، وفيما يلي نتائج اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للمقياس كما يظهر في جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

نتائج اختبار كرونباخألفا(Cronbach's Alpha) لفحص الاتساق الداخلي للمقياس المستخدم في الدراسة.

الرقم	السؤال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
السؤال الأول	مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.	20	80.0
السؤال الثاني	المعيقات التي تقلل من مواءمة مخرجات برنامج الدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية والاقتصادية.	8	.690
السؤال الثالث	الوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي في كلية العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.	9	.770
المقياس الكلي		37	6.80

نلاحظ من جدول رقم (2) أن قيمة معامل الثبات للمقياس ككل بلغت 86%، وكانت جيدة على مستوى محاور المقياس الثلاثة المحددة في استبانة الدراسة، وهو معامل ثبات مرتفع وأكثر من 70%، ويدل على اتساق كبير بين فقرات المقياس المستخدم في الاستبانة (أداة جمع البيانات).

3.7. المعالجة الإحصائية:

وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحليل. تم تفريغ الاستبانة وتحليلها من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتفسير النتائج وقد اعتمد الباحث على المقياس الذي طوره كل من (Mayer and Allen, 1990

جدول رقم (3)

فئة الوسط الحسابي*	خيار الموافقة	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1 – 1.8	غير موافق بشدة	أقل من 36%	منخفضة جداً
1.81 – 2.6	غير موافق	36% - 52%	منخفضة
2.61 – 3.4	محايد	53% - 68%	متوسطة
3.41 – 4.2	موافق	69% - 84%	مرتفعة
4.21 - 5	موافق بشدة	85% - 100%	مرتفعة جداً

* تم استخراجها باعتماد مدى خيارات المقياس وهو الفئة العليا للمقياس – الفئة الدنيا = 5 - 1 = 4، ولاستخراج طول فئة المتوسط تمت قسمة المدى على الفئة العليا للمقياس أي 4 ÷ 5 = 0.8، وهي طول فئة الوسط الحسابي.

4-النتائج المتعلقة بعينة الدراسة:

تم رصد توزيعات أفراد عينة الدراسة وفقاً لتوزيعاتهم حسب المتغيرات النوعية في الاستبانة وهي (الجنس، العمر، القطاع الذي يعمل فيه الخريج، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص)، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس		
الفئة	العدد	النسبة المئوية
ذكر	16	47.1
أنثى	18	52.9
المجموع	34	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية.		
أقل من 25 سنة	8	23.5
25 أقل من 35 سنة	13	38.2
35 أقل من 45 سنة	7	20.6
45 سنة فأكثر	6	17.6
المجموع	34	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير القطاع الذي يعمل فيه الخريج.		
حكومي	17	50.0
خاص	2	5.9
منظمة غير حكومية محلية	4	11.8
منظمة غير حكومية أجنبية	2	5.9
أعمال حرة	9	26.5
المجموع	34	100
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.		
أقل من 5 سنوات	6	17.6

5 –أقل من 10 سنوات	11	32.4
10 – أقل من15 سنة	8	23.5
15 سنة فأكثر	9	26.5
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.		
مدير عام	2	5.9
مدير	4	11.8
رئيس قسم	8	23.5
موظف	10	29.4
مهن حرة	10	29.4
المجموع	34	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص.		
اقتصاد	3	8.8
إدارة أعمال	14	41.2
علوم مالية ومصرفية	5	14.7
محاسبة	8	23.5
تسويق	4	11.8
المجموع	34	100.0
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة العملية.		
الفئة	التكرار	النسبة المئوية
هل تعمل في مجال تخصصك.	18	52.9
هل تعمل في مجال غير تخصصك.	10	29.5
لا اعمل، علماً بأنني أبحث جدياً عن عمل.	3	8.8
لا أعمل، ولا أبحث عن عمل.	3	8.8
المجموع	34	100.0

يشير جدول رقم (4) إلى أن أفراد عينة الدراسة متقاربين من حيث التوزيع حسب الجنس، مع نسبة أعلى بقليل لصالح الخريجات الإناث، ولعل ذلك يعكس التوزيع الطبيعي لخريجي الدراسات العليا من الجنسين في الجامعات الفلسطينية كافة. أما بخصوص العمر يلاحظ أن النسبة الأعلى من خريجي برامج الدراسات العليا من تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة يتمحورون في الفئة العمرية (25-34) سنة من إجمالي أفراد عينة الدراسة، تلتها الفئة العمرية (أقل من 25) سنة، فيما جاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (35 – 44) سنة، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يتمركزون في الأعمار التي تقل عن 45 سنة. وأما بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه الخريج تشير نتائج أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين الحكوميين، بنسبة بلغت 50% من مجمل أفراد عينة الدراسة، فيما جاء في المرتبة الثانية العاملون في الأعمال الحرة بنسبة بلغت 26.5%، وفي المرتبة الثالثة جاء العاملون في المنظمات غير الحكومية المحلية بنسبة بلغت 11.8%، في حين العاملون في القطاع الخاص حصلوا على أقل نسبة وهي 5.9%، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم التواصل بين الجامعة والقطاع الخاص الفلسطيني. اما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة تظهر النتائج أن الغالبية العظمى من الخريجين لديهم عدد سنوات خبرة من 5 وأقل من 10 سنوات بنسبة بلغت32.4%، فيما جاء في المرتبة الثانية الخريجون الذين يمتلكون سنوات خبرة 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 26.5%، وفي المرتبة الثالثة من يمتلكون سنوات خبرة من 10وأقل من15 سنة بنسبة بلغت 23.5%، وكانت النسبة الأقل من نصيب من لديهم سنوات خبرة تقل عن الخمس سنوات وبلغت 17.6%.اما بخصوص المسمى الوظيفي تشير النتائج أن النسبة الأعلى كانت من نصيب كل من الفئتين (موظف، ومهن حرة) بنسب متساوية بلغت 29.4% لكل منها، وجاء في المرتبة الثالثة رؤساء الأقسام بنسبة بلغت 23.5%، في حين كان المدراء في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 11.8%، فيما جاء المدراء العامين في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 5.9%. اما بالنسبة للتخصص تبين أن أعلى نسبة كانت من نصيب المتخصصين في إدارة الأعمال بنسبة بلغت 41.2%، وفي المرتبة الثانية جاء المتخصصون في مجال المحاسبة بنسبة بلغت 23.5%، أما المتخصصون في مجال العلوم المالية والمصرفية فقد حازوا على المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 14.7%، وكانت النسبة الأدنى من نصيب المتخصصين في مجال الاقتصاد بنسبة بلغت8.8% فقط، ويعزو الباحث ذلك إلى تدني إقبال الطلبة في الآونة الأخيرة على هذا التخصص لذلك تم دمجه مع تخصصات أخرى في بعض الجامعات الفلسطينية. اما فيما يخص الحالة العملية أبرزت النتائج أن النسبة الأعلى كانت من نصيب الخريجين العاملين في

مجال تخصصهم وبلغت 52.9%، والمرتبة الثانية كانت لمن يعملون في مجال غير تخصصهم بنسبة بلغت 29.5%، وهي نسبة مرتفعة، ويعزو الباحث ذلك لعدم مواكبته مخرجات التعليم لحاجات سوق العمل. في حين تساوت نسب الخيارات (لا اعمل، علماً بأنني أبحث جدياً عن عمل) و (لا أعمل، ولا أبحث عن عمل) عند 8.8% لكل منهما، والخريجين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل حسب معايير منظمة العمل الدولية (ILo) يتم استبعادهم من حساب البطالة واعتبارهم خارج القوى العاملة.

5. نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها:

5. 1 نتائج السؤال الأول: ما مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير ودرجة الأهمية للسؤال الأول: ما مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في كليات تخصصات الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

الرقم	العبارة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	برامج الجامعة وتخصصاتها تعكس الاحتياجات الفعلية لسوق العمل الفلسطيني.	34	2.85	1.158	%57.1	متوسطة	9
2	المساقات المطروحة تناسب التخصصات في البرنامج.	34	2.82	1.167	%56.5	متوسطة	12
3	تسهم المساقات الدراسية في برنامج الدراسات العليا بتنمية المهارات البحثية للخريجين.	34	3.12	1.149	%62.4	متوسطة	4
4	المقررات الدراسة المعتمدة في البرامج تعد ذات قيمة وشهرة عالية في مجال التخصص.	34	2.74	.8980	%54.7	متوسطة	13
5	يتم تغيير المنهاج وتطويرها بشكل دوري لمواكبة التطور في الأعمال.	34	2.59	1.019	%51.8	متوسطة	16
6	تراعي الجامعة احتياجات سوق العمل عند طرح تخصصاتها.	34	2.24	1.075	%44.7	منخفضة	19

الرقم	العبارة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	درجة الأهمية
7	مخرجات برامج الدراسات العليا تعزز من قدرة الخريج على التكيف مع متطلبات سوق العمل.	34	2.74	1.163	%54.7	متوسطة	14
8	يؤهل البرنامج الخريجين متابعة دراساتهم العليا في الجامعات العربية والعالمية.	34	2.85	1.048	%57.1	متوسطة	10
9	يسهم محتوى البرنامج في تطوير قدرات الخريج على البحث والتحليل والاجتهاد والقياس.	34	3.29	1.031	%65.9	متوسطة	2
10	تعتمد البحوث التي يقدمها الخريجين في إجراء دراسات تطبيقية على المؤسسات الفلسطينية.	34	3.26	1.214	%65.3	متوسطة	3
11	المواضيع المطروحة في رسائل الماجستير تحاكي مشكلات تعاني منها المؤسسات الفلسطينية.	34	2.62	1.129	%52.4	متوسطة	15
12	سياسات برنامج الدراسات العليا تتوافق مع خطط التنمية الفلسطينية.	34	2.35	.9500	%47.1	منخفضة	17
13	يقوم الخريج في برنامج الدراسات العليا بزيارات ميدانية للمؤسسات الفلسطينية. وذلك بهدف توسيع مداركه لبيئة الأعمال الفلسطينية.	34	3.53	1.376	%70.6	مرتفعة	1
14	يتم تدريب الخريجين على كيفية استخدام التطبيقات الحاسوبية في مختبرات الجامعة والمستخدمة في سوق العمل الفلسطيني.	34	3.00	1.073	%60.0	متوسطة	7
15	تشكل الجامعة همزة وصل بين الخريجين في البرنامج وجهودهم العلمية والبحثية من جهة ومؤسسات المجتمع المحلي من جهة أخرى.	34	2.88	1.038	%57.6	متوسطة	8
16	يتم تطوير خدمات المكتبة الالكترونية بحيث يستطيع الخريج الاعتماد على أوراق بحثية حديثة النشر.	34	2.85	1.158	%57.1	متوسطة	11
17	لقد انسجم تخصصي مع احتياجات	34	3.12	1.149	%62.4	متوسطة	5

الرقم	العبارة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	درجة الأهمية
	المؤسسة التي تعمل بها.						
18	لقد استفدت من رسالة الماجستير في معالجة بعض المشكلات التي أوجهها في عملي الحالي.	34	3.12	1.149	%62.4	متوسطة	6
19	تقوم الجامعة بعمل شراكات مع مؤسسات الأعمال لتأمين وظائف للخريجين فيها.	34	2.35	.9810	%47.1	منخفضة	18
المتوسط العام		34	2.85	.5050	%57.1	متوسطة	

تظهر نتائج جدول رقم (5) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ57.1 %، أي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مخرجات برنامج الدراسات العليا في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة موائمة بدرجة متوسطة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، بمتوسط حسابي بلغ 2.85 وانحراف معياري 0.505، وهذه النتيجة قريبة جداً من نتيجة دراسة عيروط(2012). كما يلاحظ أن العبارة التي حصلت على درجة مرتفعة في السؤال الأول كانت فقرة رقم (13) والتي تنص على: (يقوم الخريج في برنامج الدراسات العليا بزيارات ميدانية للمؤسسات الفلسطينية، وذلك بهدف توسيع مدارك الخريجين لبيئة الأعمال الفلسطينية) بنسبة موافقة بلغت 70.6% ومتوسط حسابي 3.53، وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية للفقرات المذكورة، وتلتها الفقرة رقم (9) والتي تنص على:(يسهم محتوى البرنامج في تطوير قدرات الخريج على البحث والتحليل والاجتهاد والقياس)، بنسبة موافقة بلغت65.9% ومتوسط حسابي 3.29،وهي متوسطة.بينما الفقرة رقم (6) والتي تنص على: (تراعي الجامعة احتياجات سوق العمل عند طرح تخصصاتها) حصلت على أدنى درجة موافقة بنسبة بلغت 44.7%، ومتوسط حسابي 2.24، وهي منخفضة، مما يعني أن الجامعة لا تراعي احتياجات سوق العمل عند طرح تخصصاتها. ثم تلتها الفقرة رقم (12) والتي تنص على: (سياسات برامج الدراسات العليا تتوافق مع خطط التنمية الفلسطينية) مما يدلل على أن سياسات برامج الدراسات العليا لا تتوافق مع خطط التنمية الفلسطينية ولا مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني.

2.5 نتائج السؤال الثاني: ما المعيقات التي تقلل من مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير ودرجة الأهمية للسؤال الثاني: المعيقات التي تقلل

من مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة راو الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

جدول رقم (6)

الرقم	العبارة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	التباين بين مخرجات برنامج الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني.	34	3.18	1.242	%63.5	متوسطة	3
2	عدم التواصل بين الجامعة وسوق العمل بقطاعاتها المختلفة.	34	3.18	1.141	%63.5	متوسطة	2
3	كثرة عدد الخرجين من برنامج الدراسات العليا يقلل من استيعاب الخرجين في سوق العمل الفلسطيني.	34	3.50	1.237	%70.0	مرتفعة	1
4	التخصصات المطروحة لا تحاكي الاحتياجات الفعلية لسوق العمل الفلسطيني.	34	2.94	1.229	%58.8	متوسطة	4
5	البرنامج المطروح لا يضيف أية قيمة علمية للخريج.	34	2.50	.9920	%50.0	متوسطة	8
6	المحاضرات المعطاة في البرنامج هي محاضرات تقليدية ولا تعتمد على أسلوب التعليم التفاعلي.	34	2.82	1.242	%56.5	متوسطة	7
7	قلما يتم في المحاضرات مناقشة حالات عملية مستمدة من واقع العمل المؤسساتي الفلسطيني.	34	2.82	1.141	%56.5	متوسطة	6
8	المساقات المطروحة في التخصصات نظرية بامتياز وتخلو من الجوانب التعليمية التطبيقية.	34	2.88	1.200	%57.6	متوسطة	5
المتوسط العام		34	2.98	4.660	%59.6	متوسطة	

يبيّن جدول رقم (6) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ بنسبة موافقة 59.6%، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة متوسطة على أن المعيقات التي تقلل من مدى مواءمة مخرجات برنامج الدراسات العليا في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في

محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، بمتوسط حسابي بلغ 2.98 وانحراف معياري 0.664، كما يلاحظ أن المعيق الأكثر تأثيراً من وجهة نظر المبحوثين والذي حصل على درجة مرتفعة كانت الفقرة رقم (3) والتي تنص على: (كثرة عدد الخرجين من برامج الدراسات العليا يقلل من استيعاب الخرجين في سوق العمل الفلسطيني) والتي حصلت على درجة مرتفعة بنسبة موافقة بلغت 70% ومتوسط حسابي 3.5، ثم تلتها الفقرة رقم (2) والتي تنص على: (عدم التواصل بين الجامعة وسوق العمل بقطاعاتها المختلفة)والتي حصلت على درجة متوسطة بنسبة موافقة بلغت 63.5% و متوسط حسابي 3.18.مما يعني أن كثرة عدد الخرجين وعدم التواصل بين الجامعة وسوق العمل من أكثر المعيقات التي تواجه الخريجين. فيما جاء المعيق الأقل تأثيراً الفقرة رقم (5) والتي تنص على: (البرامج المطروحة لا تضيف أية قيمة علمية للخريج) والتي حصلت على درجة منخفضة بنسبة موافقة بلغت 50% ومتوسط حسابي 2.5،مما يعني ان البرامج المطروحة لها قيمة علمية للخريج ولكنها بدرجة منخفضة.ويعزو الباحث ذلك إلى أن المحاضرات المعطاة في البرامج هي محاضرات تقليدية ولا تعتمد على أسلوب التعليم التفاعلي، بالإضافة إلى أن المساقات المطروحة في التخصصات نظرية بامتياز وتخلو من الجوانب التعليمية التطبيقية.

3.5نتائج السؤال الثالث:ما الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة التقدير للسؤال الثالث: ما الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

جدول رقم (7)

الرقم	العبارة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	عمل الجامعة ضمن برنامج الشراكة مع المؤسسات الفلسطينية.	34	2.97	1.291	%59.4	متوسطة	9
2	أن يتم اعتماد برامج تدريبية للخريجين في المؤسسات الفلسطينية.	34	3.71	1.194	%74.1	مرتفعة	4
3	أن تكون الأبحاث التي يجريها الخريجين ذات فائدة تطبيقية.	34	4.26	.8980	%85.3	مرتفعة جداً	1
4	توفير تخصصات في البرنامج تحاكي الاحتياجات الفعلية لسوق العمل الفلسطيني.	34	3.65	1.454	%72.9	مرتفعة	7
5	مراجعة المقررات الدراسية في ضوء المستجدات العلمية.	34	3.68	1.173	%73.5	مرتفعة	5
6	تركيز برنامج الدراسات العليا على الممارسة والتطبيق في مجال التخصص.	34	3.74	.9940	%74.7	مرتفعة	3
7	ضرورة تطعيم برنامج الدراسات العليا بالمهارات النوعية التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني.	34	3.82	1.336	%76.5	مرتفعة	2
8	تطوير البرامج الأكاديمية الجديدة بناءً على احتياجات سوق العمل.	34	3.68	1.147	%73.5	مرتفعة	6
9	توفير برامج تدريبية للخريجين لتسهيل اندماجهم في سوق العمل.	34	3.26	1.483	%65.3	متوسطة	8
المتوسط العام		34	3.64	6.730	%72.8	مرتفعة	

يتضح من جدول رقم (7) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 72.8%، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على الوسائل والأساليب المقترحة في الدراسة والتي من خلالها يمكن تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، بمتوسط حسابي بلغ 3.64 وانحراف معياري 0.736، كما يلاحظ أن الوسيلة الأكثر تعزيزاً لمواءمة مخرجات برامج التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين كانت الفقرة رقم (3) والتي تنص على: (أن تكون الأبحاث التي يجريها الخريجين ذات فائدة تطبيقية) والتي حصلت على درجة مرتفعة جداً بنسبة موافقة بلغت 85.3% ومتوسط حسابي 4.26، ثم تلتها الفقرة رقم

(7) والتي تنص على :(ضرورة تطعيم برامج الدراسات العليا بالمهارات النوعية التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني)والتي حصلت على درجة مرتفعة بنسبة موافقة بلغت 76.5% ومتوسط حسابي 3.82. ثم الفقرة رقم (6) والتي تنص على: (تركيز برنامج الدراسات العليا على الممارسة والتطبيق في مجال التخصص) والتي حصلت على درجة مرتفعة بنسبة موافقة 74.7%. وهذا ما يوكده الباحث، أن رسائل الماجستير يجب أن تكون منسجمة مع المشكلات التي يواجهها سوق العمل الفلسطيني. وربط الجامعة وبحوثها العلمية بواقع المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها وأن تتوجه الأبحاث العلمية التطبيقية في الجامعات إلى خدمة قضايا التنمية.

6. مناقشة نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية: (القطاع الذي يعمل فيه الخريج، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص). وفيما يلي عرض نتائج الاختبار لكل متغير من المتغيرات الديمغرافية.

6. 1.القطاع الذي يعمل فيه الخريج:

لمعرفة دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية يعزى لمتغير القطاع الذي يعمل فيه الخريج، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي.

تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية حسب القطاع الذي يعمل فيه الخريج.

جدول رقم (8)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة (.Sig)
بين المجموعات	2.746	4	0.686	3.442	0.020
خلال المجموعات	5.784	29	0.199		
المجموع	8.530	33			

يبيّن جدول رقم (8) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية بلغت 0.020 وهي أقل من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير القطاع الذي يعمل فيه الخريج.

لمعرفة مصدر الفروق بين مجموعات متغير القطاع الذي يعمل فيه الخريج تم إجراء الاختبار البعدي، وتم اختيار اختبار (LSD) لإيجاد مصدر الفروق والتي تظهر في الجدول رقم (9).

اختبار الفروقات البعدية(LSD) لإيجاد مصدر فروق المتوسطات في آراء أفراد عينة الدراسة حسب القطاع الذي يعمل فيه الخريج.

جدول رقم (9)

القطاع الذي يعمل فيه الخريج		فرق الوسط (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
(I)	(J)			
حكومي	خاص	0.260	0.334	0.442
	منظمة غير حكومية محلية	0.181	0.248	0.471
	منظمة غير حكومية أجنبية	0.576	0.334	0.095
	أعمال حرة	.65187*	0.184	0.001

*. يعتبر فرق الوسط معنوياً عند مستوى الدلالة 0.05

تشير نتائج جدول رقم (9) أن مصدر الفروق هو بين المجموعتين: الخريجون العاملون في القطاع الحكومي، والخريجون العاملون في الأعمال الحرة، وجاء الفرق لصالح الخريجين العاملين في القطاع الحكومي، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.001 وهو أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05، وعليه يعتبر الوسط الحسابي لاستجابات الخريجين العاملين في القطاع الحكومي أعلى من الوسط الحسابي لاستجابات الخريجين العاملين في الأعمال الحرة، وذلك في آرائهم حول مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

2.6.عدد سنوات الخبرة:

لمعرفة دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية يعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي.

تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (10)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.5720	3	0.1910	0.7280	0.5430
خلال المجموعات	7.859	30	0.2620		
المجموع	8.431	33			

تشير نتائج جدول رقم (10) أن مستوى الدلالة الإحصائية والتي بلغت 0.543 أعلى من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

3.6.المسمى الوظيفي:

لمعرفة دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية يعزى لمتغير المسمى الوظيفي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي.

تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية حسب المسمى الوظيفي.

جدول رقم (11)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.495	4	0.624	2.997	0.035
خلال المجموعات	6.036	29	0.208		
المجموع	8.530	33			

تشير نتائج جدول رقم (11) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية والتي بلغت 0.035 أقل من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الصفرية، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

لمعرفة مصدر الفروق بين مجموعات متغير المسمى الوظيفي، تم إجراء الاختبار البعدي، وتم اختيار (LSD) لإيجاد مصدر الفروق والتي تظهر في الجدول رقم (12).

اختبار الفرو قات البعدية (LSD) لإيجاد مصدر فروق المتوسطات في آراء أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

جدول رقم (12)

الوظيفة التي يعمل بها الخريج		فرق الوسط	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
(I)	(J)	(J-I)		
موظف	مدير عام	0.079	0.353	0.825
	مدير	0.197	0.270	0.470
	رئيس قسم	0.197	0.216	0.369
	أعمال حرة	.67368*	0.204	0.003

*. يعتبر فرق الوسط معنوياً عند مستوى الدلالة 0.05

تشير نتائج جدول رقم (12) أن مصدر الفروق هو بين المجموعتين: الخريجون العاملون كموظفين، والخريجون العاملون في أعمال حرة، وجاء الفرق لصالح الخريجين العاملين كموظفين، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.003 وهو أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05، وعليه يعتبر الوسط الحسابي لاستجابات الخريجين العاملين كموظفين أعلى من الوسط

الحسابي لاستجابات الخريجين العاملين في أعمال حرة، وذلك في آرائهم حول مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

4.6.التخصص:

لمعرفة دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية يعزى لمتغير التخصص تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي.

تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية حسب التخصص.

جدول رقم (13)

مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.966	4	0.242	**1.130**	**0.362**
خلال المجموعات	6.197	29	0.214		
المجموع	7.163	33			

تظهر نتائج جدول رقم (13) أن مستوى الدلالة الإحصائية والتي بلغت 0.543 أعلى من قيمة مستوى الثقة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير التخصص.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى: للوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي الفلسطيني.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، والذي تظهر نتائجه في جدول رقم (14).

اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص أثر الوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني على مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

جدول رقم (14)

ملخص النموذج		تحليل التباين الأحادي		معامل الانحدار		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة
.3910	.1530	5.787	.0220	.3910	2.406	.0220

يبين جدول رقم (14) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني،فقد بلغت قيمة معامل التفسير R^2 ما يقرب من 0.15 أي أن 15% من التغيرات في مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، تعزى للوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، وبقية النسبة 85% تعزى لمتغيرات أخرى خارج النموذج، كما يتبين من قيمة معامل اختبار (F) ومستوى الدلالة الخاص والذي بلغ 0.02 وهو أقل من مستوى الثقة المفترض 0.05، أن النموذج صالح لتفسير الأثر بين المتغيرين، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (B) ما يقرب من 40% وهي قيمة تعني أن زيادة مقدارها 1% في للوسائل والأساليب المتبعة والتي يمكن من خلالها تعزيز مواءمة مخرجات برامج التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني،ستؤدي لزيادة مقدارها 40% في مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج:

توصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي إلى مجموعة من النتائج كان أهمها الآتي:

1. بينت النتائج أن النسبة الأعلى من خريجي برامج الدراسات العليا من تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية كانت من نصيب الخريجين العاملين في مجال تخصصهم وبلغت 52.9%، وفي المرتبة الثانية جاءت نسبة من يعملون في مجال غير تخصصهم بنسبة بلغت29.5%، وهذا خلل يجب تصويبه وبخاصة في مؤسسات القطاع العام التي يتكدس فيها الخريجون الذين يعملون في مجال غير تخصصهم ممن يحملون المؤهلات العلمية العليا.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، من وجهة نظر خريجي حملة شهادة الماجستير جاءت بدرجة متوسطة 57.1%، بمتوسط حسابي(2.8). وهذه النتيجة قريبة جداً من نتيجة دراسة عيروط(2012).
3. بينت نتائج الدراسة أن المعيقات التي تقلل من مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني. من وجهة نظر حملة شهادة الماجستير جاءت بدرجة متوسطة 57.1%، بمتوسط حسابي (2.98).
4. بينت نتائج الدراسة أيضا أن الوسائل والأساليب المقترحة في الدراسة والتي من خلالها يمكن تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني. من وجهة نظر الخريجين من حملة شهادة الماجستير جاءت بدرجة مرتفعة 72.8%، بمتوسط حسابي (3.64).
5. أشارت نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير القطاع الذي يعمل فيه الخريج، وكان مصدر الفروق هو بين المجموعتين: الخريجون العاملين في القطاع الحكومي، والخريجون العاملون في الأعمال الحرة، وجاء الفرق لصالح الخريجين العاملين في القطاع الحكومي.

6. كما أشارت نتائج اختبار الفرضيات الأولى إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الوظيفة التي يعمل فيها الخريج، وكان مصدر الفروق هو بين المجموعتين: الخريجون العاملين كموظفين، والخريجون العاملون في أعمال حرة، وجاء الفرق لصالح الخريجين العاملين كموظفين.
7. أشارت نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لمدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات: (عدد سنوات الخبرة والتخصص.
8. أظهرت نتائج الفرضية الثانية إلى وجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مدى مواءمة تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لمتطلبات سوق العمل.وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (B) ما يقرب من 40% وهي قيمة تعني أن زيادة مقدارها 1% في الوسائل والأساليب المتبعة ستؤدي لزيادة مقدارها 40% في مدى مواءمة مخرجات برامج الدراسات العليا في تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

ثانياً : التوصيات:

1. تطوير المناهج والبرامج والمساقات لمسايرة التطورات المستجدة ولتكون أكثر ارتباطاً بسوق العمل، ومرنة وقابلة للتعديل، لتتواكب وتتناغم مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني. وبمشاركة القطاع الخاص لضمان المشاركة الفاعلة لتسهيل اندماج الخريجين في سوق العمل.
2. تطوير جودة التعليم العالي، الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية من جهة، وزيادة استيعاب الخريجين فيها من جهة ثانية.
3. تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة لتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد بنسب كافية تزيد عن معدل النمو السنوي في عرض الخريجين. لحسر الفجوة بين العرض والطلب عليم في السوق المحلية.

4. إقامة مراكز تدريبية في الجامعات لعقد الدورات المستمرة للطلبة الخريجين، وأن تقوم إدارة الجامعات بمتابعة الخريجين لمساعدتهم في إيجاد فرص عمل لهم، بما يتناسب مع تخصصاتهم.
5. أن تقوم وزارة العمل بتوفر قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي حول الشواغر المتوفرة في مؤسسات القطاع العام والخاص، لمساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل .
6. لابد من ربط السياسة التعليمية بأهداف التنمية الاقتصادية، وهذا يفرض على المؤسسة التعليمية أن تُعيد النظر في برامجها وخططها ومناهجها بين مرحلة وأخرى في ضوء تحولات المجتمع والتكيف مع مستجداته، الأمر الذي يجعلها أمام إجراءات تصحيح لمساراتها بالمراجعة لخططها وبرامجها وتنويعها، بما يتلاءم مع الحاجات الحقيقية للمجتمع. إذ تخضع العملية التعليمية إلى التخطيط كجزء من الخطط التنموية العامة.
7. إجراء البحوث والدراسات الخاصة بسوق العمل وحاجته من كل تخصص، لتحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليهم في سوق العمل ولمختلف التخصصات، لتقليل الفجوة بين نتاج التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني.
8. معالجة فجوة الإعداد والتأهيل والمهارات للخريج والارتقاء بنوعيته، إذ لا يزال الطابع النظري والأكاديمي هو المهيمن على العملية التعليمية مع تراجع في الجانب التطبيقي والعملي، ولا تقتصر أهمية ذلك على المخرجات من الطلبة، بل يشمل كذلك الكادر التدريسي أيضا.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

1- البغدادي، أكرم (2014)، "العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية – دراسة حالة قطاع غزة". رسالة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
2- التركستاني، حبيب الله محمد عبد الرحيم(2005)، المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير

عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي 19-21 ذي الحجة 1425هـ الموافق 30 يناير 1 فبراير.

3- الجعفري، محمود؛ لأفي، دارين (2004)، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

4- حنون، رسمية عبد القادر (2008)، أوضاع خريجو جامعة النجاح الوطنية "دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين.

5- الخطيب، أحمد (2006)، الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة، عمان: جدارة للكتاب العالمي.

6- الدلو، حمدي اسعد، (2016)، إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، غزة.

7- سويلم، عبد المجيد(2005)، مشكلات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

8- صبري، بهجت (2004)، المسيرة التعليمية في جامعة النجاح الوطنية خلال فترة إغلاقها ألقسري 1987-1988. مجلة النجاح للأبحاث . ب (العلوم الإنسانية). 18 (1)، ص. 309-347.

9- عودة، خليل (2015)، "تكامل برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية"، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

10- عيروط، مصطفى (2012)، "مدى مواءمة التخصصات التي تقدمها كليتي الأميرة عالية وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة"، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، 2012.

11- ألعيسي، محمد سليمان (2000)، سبل ووسائل تعزيز التفاعل الجامعة والقطاع الصناعي. الجامعة. العدد 2. ص. 107-116.

12- محمد، أحمد (2012)، "المواءمة بين مخرجات برنامج الإدارة وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة حالة لخريجي كلية إدارة الأعمال، جامعة عجمان

للعلوم والتكنولوجيا – مقر الفجيرة"، إدارة الأعمال، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

13- محمود، سعيد طه؛ ناس، السيد محمد (2006)، قضايا في التعليم العالي والجامعي. دراسات تربوية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

14- وزارة التربية والتعليم العالي. الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية2010- 2018.

15- وزارة التربية والتعليم العالي. الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية2018/2017.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1. 1. Allen N.J &J.P. (1991) A three – Commitment. Conceptualization of organization Commitment. Human Resource Management Review. Vole. (10).no (1) pp 61-89.

2. Comorians, E., Saurian, C., & Velar, E.(2010).The Match Between University Education And Graduate Labour Market Outcomes (Education –Job Match) An analysis of three graduate cohorts in Catalonia, AQU Catalonia.

3. Hart, P. (2008). How Should Colleges Assess and Improve Student Learning? A Survey of Employers Conducted on Behalf of The Association of American Colleges and Universities.

4. Lombardo, R., Pascrell, G.(2011). Graduates' Job Quality after Higher Education Reform: Evidence Regarding Second Level Graduates from a University in Southern Italy, Research in Applied Economics ISSN 1948-5433, Vol. 3, No. 2: E2.